مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ : ١٩٧١/١٠/٢٦

تهمة الخيانة العظمى للفريق متقاعد محمد فوزى فى أول جلسة لمحاكمته أمس

المدعى العام الاشتراكى ينسب للمتهم بصفة خاصة أنه :

- حـرض قادة الجيش على الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية
- عمـــل على مناهضـــة ســـياسة الدولة
- رفع درجة الاستعداد وجهـز الدبابات بالذخيرة لتنفيذ المؤامرة

المدعى العام الاشتراكى يكشف الستار عن

اجتمـاع عقـده المتهم مع قادة الصـاعقة

« سـلب فيه سـلطات القائد الاعلى وطلب الولاء له شـخصيا »

« استعد بدوريات يرأسها ضباط لتنفيذ الخطة »

المحكمة تقرر السرية والتأجيل الى أول نوفمبر

بدأت الدائرة الثـانية « العسـكرية » لمحكمة الثورة أمس محاكمة الفريق أول متقاعد محمـد فوزى وزير الحربية والقـائد العـام السـابق للقوات المسلحة ٠

وجه الادعاء ــ خلال قرار الاتهام الذى أعلنه فى الجلسة ــ تهمة الخيانة العظمى الى المتهم ونسب اليه بصفة خاصة :

- تحريض قادة الجيش للخروج على طاعة رئيس الجمهورية والتآمر ضـــده ٠
- العمل على مناهضة سـياسة الدولة خارجيا وداخليا ٠
- رفع درجة استعداد بعض الوحـدات العسكرية ، وكذلك الاستعداد لتحميل الدبابات بالذخيرة لتنفيذ خطة المؤامرة ٠

ولقد كشف المدعى العام الاشتراكى الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى ـ خلال خطبته الافتتاحية التى استغرقت ساعة كاملة ـ الستار عن كثير من جوانب التآمر ، ومنها اجتماع عقده المتهم مع قادة قوات المصاعقة ، طلب فيه حلف يمين الولاء له شخصيا ، لكى ينفذوا اى امر يطلبه منهم . كذلك فانه ـ اعدادا لتنفيذ التآمر ـ طلب الاستعداد بدوريات من الشرطة العسكرية ، تضم اعدادا تتراوح بين ٨ و ١٠ أفراد ، مزودة بالاسلحة ، ويراس كلا منها ضابط .

تسجيلات جديدة تكشف دور فوزى

والى جانب ما تكشف فى الجلسة فقد اذيع تسجيلان لمكالمتين تليفونيتين هامتين . الاولى بين على صبرى وشعراوى جمعه والثانية بين على صبرى ومحمد فائق .. وفى المكالمتين تحدث الثلاثة عن المؤامرة ودور محمد فوزى فيها .

وقد قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى الى يوم الاثنين القادم ـ أول نوفمبر ـ مع اعطاء مهلة ٥ أيام لتقديم مذكرات من الدفاع والادعاء ، مع سرية الجلسات القادمة ، بناء على طلب المدعى العام لما تتضمنه القضية من أسرار عسكرية . كذلك فقد طلبت المحكمة من الدفاع ـ الذى كان قد طلب شهود نفى ووثائق ـ ان يدعم طلبه بذكر أسباب طلب كل شاهد وأسباب طلبه كل وثيقة .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها فى الساعة العاشرة والنصف صباحا ، برئاسة اللواء عبد القادر حسن نائب وزير الحربية ، وعضوية اللواء دكتور محمد عوض الاحول مدير القضاء العسكرى ، والعميد بحرى أحمد عبد الرءوف جمال الدين من القضاء العسكرى البحرى ، كما مثل الادعاء الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المدعى العام ، ومعه الدكتور ابراهيم صالح بمكتب المدعى العام ، والعميد أمين الجندى ، والمقدم مختار شعبان من ادارة المدعى العسكرى العام . □

ورغم أن المحاكمة لم تكن سوى لمتهم واحد فقط الا أن الاهتمام بهـا كان بارزا منـذ اللحظات الاولى .

جاء ٣٥ ضـابطا من أسلحة الجيش : بعضـهم بالملابس الرسمية وبعضـهم بالملابس المدنية ، وهم يمثلون الاسـلحة الثـلاثة : البـرية والبحـرية والجوية..وبعضهم من القضاء العسكرى .. منهم مثلا العميد عادل راشد الذى عين منذ ايام فى منصب المدعى العسـكرى العام .

جاء أيضا أكثر من ٤٠شخصا بينهم ١٠ سيدات وآنسات من الجمهور العـادى . شـدتهم الرغبة الشـديدة فى متابعـة المحاكمة ..

ومع هؤلاء جاء ٦٠ صحفيا ومصورا محليا واجنبيـا لنقـل تفاصيل الجلسة ..

على أن اول ما اسـتلفت الانظار منذ الباب الخارجى لمبنى الحـكومة المـركزية فى مصر الجديدة ـ الذى يضـم مقـر المحـكمة ـ هو اختفاء رجـال الشرطة الذين كانوا يتولون حفظ النظام فهـذه المـرة يتولى حفظ النظام والحراسة قوة من الشرطة العسكرية بوصف الدائرة الثانية لمحكمة الثورة التى تحاكم المتهم كلها من العسكريين . فى داخل القاعة تكرر هذا المشهد ايضا.. ووقف ٣ من افراد الشرطة خلف المنصة بديلا عن «الحجاب» .. كما انتشر بعضهم فى القاعة ..

وفى الساعة التاسعة و ٤٠ دقيقة وصل المتهم الى القفص بين ثلاثة من حراسـه : واحد جلس بجواره بالملابس المـدنية واثنان ـ رائدان ـ جلسا خلفه. وبالطبع انهـال المصـورون بالـكاميرات يلتقطون عشرات الصور وليسبح القفص كله فى ضـوء الكشافات .. وبعدها تلاشت حرارة الاضواء واشـتد هـواء المـراوح فطلب المتهم ان ينتقل من يميـن القفص الى يسـاره .. بعيـدا عن تاثير المراوح .

ولقد كان جو القاعة ـ على عكس الجلسات السابقة للدائرة الاولى ـ رائقا ذلك ان سحب الدخان من عشرات السـجائر المتتالية لم تكن موجودة بمناسبة

رمضان .. وبالتالى ايضا لم تكن هناك اكواب مياه .. ولم تكن هناك - بسبب الصيام - اصوات عالية .. الا اصوات اجهزة التصوير الضخمة مع المصورين .. والا اعمدة دخان رفيعة من سجائر المراسلين الاجانب ..

لعل ابلغ تعبير عن معنى «عسكرية» المحكمة هو ما قاله المدعى من ان الرئيس قرر ذلك تكريما للقوات المسلحة التى حاول قائدها السابق ان يزج بها فى صراع الانقلابات .. لكنه فشل !

فى الساعة العاشرة والنصف تماما صاح أحد أفراد الشرطة العسكرية - وهم ثلاثة يقفون خلف المنصة - .. محكمة .
وفى ذات اللحظة دخلت هيئة المحكمة .. رئيسها اللواء عبد القادر حسن نائب وزير الحربية ثم عضو اليمين اللواء دكتور محمد عوض الاحول مدير القضاء العسكرى ثم عضو اليسار العميد بحرى احمد عبد الرءوف جمال الدين رئيس المحكمة بالقضاء العسكرى فى البحرية .. ثم الدكتور مصطفى ابو زيد المدعى العام .. والدكتور ابراهيم صالح المستشار الفنى بمكتب المدعى .. والعميد امين الجندى بادارة المدعى العسكرى العام والمقدم مختار شعبان بنفس الادارة..
وجلس كل فى مكانه .. وبدأت اجراءات الجلسة الاولى فى المحاكمة ..

● **رئيس المحكمة بسم الله تعالى** وباسم الشعب نفتتح الجلسة الاولى من جلسات الدائرة الثانية لمحكمة الثورة.. قرار تشكيل الدائرة على الوجه التالى :
رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الدستور وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ الخاص بانشاء محكمة الثورة ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٧١ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠٩ لسنة ١٩٧١ :

مادة ١ - تشكل دائرة ثانية لمحكمة الثورة على الوجه الاتى :
لواء عبد القادر احمد حسن نائب وزير الحربية .. رئيسا .
لواء محمد عوض الاحول مدير القضاء العسكرى .. عضوا .
عميد بحرى احمد عبد الرءوف جمال الدين بالقضاء العسكرى البحرى .. عضوا
مادة ٢ - يمثل السيد الدكتور مصطفى ابو زيد فهمى سلطة التحقيق والادعاء ويعاونه فى ذلك عميد امين الجندى ومقدم مختار حسين شعبان وله ان يستعين فى ذلك باعضاء الهيئات القضائية.
مادة ٣ - تسرى بالنسبة للدائرة الثانية الاحكام والقرارات الخاصة بالدائرة الاولى .
مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ...
التوقيع : رئيس الجمهورية .. بتاريخ ١٥ اغسطس ١٩٧١ .

ثم ترك رئيس المحكمة نص القرار الذى كان يتلوه .. وقال :

● **المحكمة تحلف اليمين ..**

ونهض رئيس المحكمة وعضواها .. ووضعوا أيديهم اليمنى على نسخة من القران الكريم مغلفة بجلدة خضراء .. وحلف رئيس المحكمة اليمين .. ثم تلاه عضو اليمين ومن بعده عضو اليسار .. كان نص اليمين :

« اقسم بالله العظيم أن احكم بالعدل، واحترم القانون » .

وجلسوا .. ونادى رئيس المحكمة ..

● المتهم الفريق اول متقاعد محمد فوزى أمين فوزى وزير الحربية السابق

ووقف المتهم فى القفص ..

● مين المحامى اللى معاك ؟

ـ المحامى هو اللواء متقاعد على منير مراد .

● الاستاذ على منير مراد ؟

ـ أيوه ..

● الادعاء .. هل جميع الشهود حاضرين ؟

المدعى ـ أيوه .. موجودين ..

● الادعاء .. قرار الاتهام ؟

ووقف العميد أمين الجندى عضو هيئة الادعاء يقرأ نص القرار وهو يقع فى ثلاث صفحات فولسكاب مكتوبة على الالة الكاتبة ..

قرار الاتهام فى قضية الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ .

مكتب المدعى العام الاشتراكى

بالنسبة للمتهم الفريق اول متقاعد محمد فوزى أمين فوزى .

الدكتور مصطفى ابو زيد فهمى المدعى العام الاشتراكى ..

بعد الاطلاع على القانون ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بانشاء محكمة الثورة وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٧١ بتشكيل الدائرة الاولى لمحكمة الثورة وتحديد ممثل سلطة التحقيق والادعاء ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١١٠ لسنة ١٩٧١ الخاص باحالة الدعوى الى محكمة الثورة وعلى المواد ٥و٦و٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن محاكمة الوزراء وعلى المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٨ و ٨٧ فقرة أ و ٩٦ و ٩٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ وعلى المادة ١٣٨ أ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الاحكام العسكرية .

يتهم :

الفريق اول متقاعد محمد فوزى امين فوزى ـ « محبوس بمعتقل القلعة » .

وقائع التهم بالتفصيل

بانه فى خلال اشهر فبراير ومارس وابريل ومايو سنة ١٩٧١ بدائرة محافظتى القاهرة والجيزة بجمهورية مصر العربية .

اولا ـ قام والمتهمون « شعراوى جمعة وعبد الرءوف سامى شرف ومحمد فائق ومحمد سعد الدين زايد وحلمى محمد السعيد وعلى زين العابدين صالح وعلى بليغ صبرى وعبد المحسن ابو النور ومحمد لبيب شقير وضياء الدين داود بمحاولة لقلب وتغيير دستور الدولة ونظامها الجمهورى وشكل الحكومة بالقوة بان :

ا ـ جمع المجلس الاعلى للقوات المسلحة فى ١٨ـ٤ـ١٩٧١ وعمد الى اثارة موضوع اتفاقية الاتحاد الثلاثى للجمهوريات العربية الثلاث وهاجم هذه الاتفاقية بعد ان كان قد تم ابرامها بواسطة السادة رؤساء الجمهوريات الثلاثة ، وحرض قادة القوات المسلحة الحاضرين فى هذا الاجتماع على مناهضتها والى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية والى مناهضة السياسة التى تتبعها الدولة فى المجال الخارجى .

ب ـ عقد فى ٣ـ٥ـ١٩٧١ اجتماعا ضم قائد المنطقة العسكرية المركزية وقادة التشكيلات فيها وهاجم السياسة التى اعلنها السيد رئيس الجمهورية فى خطابه الى الامة اول مايو ١٩٧١ ، بالنسبة للمعركة مع العدو وتقييم المؤسسات السياسية التى كانت قائمة وتصفية مراكز القوى وحرض الحاضرين فى هذا المؤتمر على مناهضة اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية الثلاث وطلب اليهم مناقشة هذه الامور بين رجال القوات المسلحة الذين تحت قيادتهم للحصول على تقرير راى عام من القوات المسلحة ، الامر الذى

لو حدث لادى الى اثارة البلبلة والانقسام فى صفوف القوات المسلحة • ومما يؤدى الى الزج بها فى امور تتجافى مع رسالتها، الامر الذى يعد تحبيذا فى اوساط القوات المسلحة للخروج عن طاعة رئيس الجمهورية والى مناهضة السياسة التى تتبعها الدولة فى المجالين الداخلى والخارجى •

ج — أمر برفع درجة الاستعداد فى بعض وحدات الجيش فى الفترة من ٢٦ ابريل الى ١٣ مايو ١٩٧١ تاهبا لتنفيذ أهداف التآمر المتفق عليه بينه وبين المتهمين الاخرين ، كما امر باستمرار رفع درجة الاستعداد لبعض وحدات المنطقة العسكرية المركزية ، وتباحث معهم فى تحميل الدبابات بالذخائر الثقيلة ليتيسر له تحريكها تنفيذا لمخطط التآمر وبذلك يكون المتهم قد ارتكب الجناية المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من قانون العقوبات والمادة ١٣٨ (أ) من قانون الاحكام العسكرية •

جرائم ضد رئيس الدولة

ثانيا : اتى افعالا ترمى الى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية والى مناهضة السياسة العامة التى تتبعها الدولة فى المجالين الداخلى والخارجى وذلك بأن :

أ — لجأ هو والمتهمون ، شعراوى جمعة وسامى شرف ومحمد فائق وسعد الدين زايد وحلمى السعيد وعلى زين العابدين ، الى العنف والتهديد والوسائل الاخرى غير المشروعة المشار اليها فيما سلف لحمل رئيس الجمهورية على الامتناع عن أداء عمل من خصائصه قانونا بان ارتكبوا الجرائم سالفة الذكر لمنعه من ممارسته حقه الدستورى فى ابرام المعاهدات واعفاء الوزراء واجراء الاستفتاء الشعبى •

ب — عمد المتهم هو والمتهمون سامى شرف ومحمد فائق وسعد الدين زايد وحلمى السعيد وعلى زين العابدين وعبد المحسن ابو النور ومحمد لبيب شقير وضياء الدين داود الى تقديم استقالاتهم من مناصبهم فى وقت واحد على اثر استعمال رئيس الجمهورية لحقه الدستورى فى اعفاء شعراوى جمعة من منصبه ، كما اتفق والمتهمون سالفى الذكر مع المتهم محمد فائق بوصفه وزيرا للاعلام ومسئولا عن مرفق الاذاعة على اذاعة هذه الاستقالات الجماعية قبل عرضها على رئيس الجمهورية وقبوله لها وتمت اذاعتها بالفعل بعد التمهيد لذلك بتغيير البرامج المعتادة واذاعة البرامج الوطنية والاناشيد الحماسية بدلا منها • كل ذلك بقصد احداث البلبلة واثارة الفتنة بين الجماهير والايهام بانهيار نظام الحكم فى البلاد توطئة لقيام قيادات التنظيم السياسى بتحريك الجماهير على النحو المتقدم ، ولخلق ذريعة له للزج بالقوات المسلحة فى الاحداث •

مواد الجريمة

وبذلك يكون قد ارتكب الجناية المنصوص عليها فى المادتين ٩٩ من قانون العقوبات والمادة ١٣٨ (أ) من قانون الإحكام العسكرية •

حـ — اشترك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب الجرائم سالفة البيان واتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود من الاتفاق وهو الاطاحة برئيس الجمهورية واللجنة المركزية •

وبذلك يكون قد ارتكب الجناية المنصوص عليها فى المادتين ٩٦ من قانون العقوبات والمادة ١٣٨ (أ) من قانون الاحكام العسكرية •

وبذلك ••

مواد عقوبتها الاعدام

يكون المتهم قد ارتكب الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٥ بند (أ) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن

محاكمة الوزراء والمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٨ و ٨٧ـ١ و ٩٦ـ١ و ٩٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ والمادة ١٣٨ (أ) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الاحكام العسكرية • ويطلب المدعى العام معاقبة المتهم طبقا للمواد سالفة الذكر •

كانت الساعة قد وصلت الى الحادية عشرة الا عشر دقائق عندما انتهى العميد امين الجندى من قراءة قرار الاتهام •• وبعدها جلس ليوجه رئيس المحكمة سؤالا الى المتهم :

● **هل انت مذنب ام غير مذنب فى الادعاءات والتهم التى سمعتها الآن ؟**

ووقف المتهم يرد من خلف القضبان :

ـ غير مذنب ••

● **الادعاء •• هل هناك اى طلبات•• الخطبة الافتتاحية جاهزة ؟**

ووقف الدكتور مصطفى ابو زيد يلقى خطبة الادعاء الافتتاحية متناولا فيها جوانب جديدة من الادعاءات المنسوبة الى المتهم، عارضا لبعض الادلة ، واضعا الجرائم فى ثوبها القانونى ••

بسم الله الرحمن الرحيم

« ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ، ويقولون يا ويلتنا ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ، ووجدوا ما عملوا حاضرا: ولا يظلم ربك احدا • صدق الله العظيم »

سيدى الرئيس •• حضرات الضباط العظام •

يوم دخلتم هذه القاعة كقضاة ••• دخل التاريخ معكم ويوم جلستم على منصة القضاء كان كتاب الله وهديه معكم • •

فان القضية التى تنظرها محكمتكم الموقرة هى فى المكان الاول ـ اهمية وخطورة ـ فان المجنى عليه فيها هو مصر ، بقيمها ومثلها ،بمجدها ومستقبلها، بكرامة الحكم ونزاهة الحكام فيها •• واما الجناة فانهم نفر من ابنائها رفعتهم ثقتهم برتفعوا بها ، وجعلتهم حكاما ثم يراعوا امانة الحكم ، فكانوا فى النهاية عليها ولم يكونوا لها •••

ولعلها المرة الاولى فى تاريخنا الحديث التى نرى فيها مثل هذا المشروع الاجرامى فى اتساعه وتعدد الوزراء فيه • وللمرة الاولى نرى وزراء يستظلون بمظلة الحكم ويستترون خلف ستاره يتجه تفكيرهم الى الالتجاء الى القوات المسلحة للزج بها فى القيام بعمل انقلابى طائش ، والبلاد فى زمن الحرب •

فوزى : فاعل اصلى !

واليوم نقدم لكم المتهم الماثل امام عدالتكم ، الفريق اول متقاعد محمد فوزى امين فوزى ، الذى انضم الى هذا المشروع الاجرامى كفاعل اصلى فيه ، فكان لوجوده ـ كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة ـ ثقل كبير ، جعل المغامرين والمترددين يقبلون على المشروع الاجرامى فى ترحيب شديد •

واذا كان هذا المتهم يمثل اليوم امام عدالتكم منفردا فان وضعه يظل مرتبطا ابعد الارتباط بالمشروع الاجرامى كله ، ولذلك فاننى اجد لزاما على ان اضع تحت انظاركم صورة شاملة لهذا المشروع توضح حقيقته وتلقى أشد الضوء على ابعاده ومداه •

ولن اتولى ذلك بقلمى بل سأعطى الكلمة لمجموعة من المتهمين كانوا بحكم وضعهم كأعضاء فى الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى قريبين من القمة ، يرون الامور ويقيمونها فى ابعادها الحقيقية •

ولنبدأ بالمتهم محمد صبرى مبدى •

الادلة من بينهم

فقد قرر محمد صبرى مبدى فى التحقيق ـ وقد كان عضوا فى الامانة العامة ـ انه بعد ان اتضحت امامه الحقائق يقطع بانه كان هناك اتفاق ومخطط مرسوم وان كان لم يتنبه له الا مؤخرا · والراس المدبر له هو على صبرى الذى كان اول من فجر معارضة مشروع الاتحاد واثار باقى رؤوس المؤامرة ضد رئيس الجمهورية فانحازوا له ،واما ادوات المؤامرة فكانت تتمثل فى اعضاء الامانة العامة الذين نفذوا المخطط مع هؤلاء الرءوس · ومضى صبرى مبدى يبين ابعاد المؤامرة ، وابرز فى النهاية ان القصد من هذا المخطط احراج رئيس الجمهورية والضغط عليه بواسطة اللجنة المركزية ، ومن خلال ما تسرب من اشاعات اذاعوها بخصوص انفراد السيد الرئيس بالسلطة وتعطيله للمؤسسات الدستورية وتوصيل هذه الاشاعات الى الراى العام·وقرر صبرى مبدى ـ بعد ذلك ـ انه فى حالة عدم رضوخ السيد الرئيس فانهم سوف ينحونه من منصبه ، لانه معلوم لهم وللكافة ان فى يدهم الاتحاد الاشتراكى ممثلا فى ابو النور وشعراوى وضياء ، والقوات المسلحة ممثلة فى محمد فوزى ، والاعلام ممثلا فى فائق ، وشئون الرئاسة ممثلا فى سامى شرف ، ومجلس الامة ممثلا فى شعير · واضاف بعد ذلك انه نتج عن قيام هذا الاتفاق ووجود هذا المخطط ذلك الحديث الذى القاه على صبرى فى اللجنة المركزية ، ثم سايره ضياء بعد ذلك وانهم كانوا يعملون على تاليب الراى العام ضد السيد الرئيس ويطلبون الى جميع القيادات ابلاغ جميع التنظيمات بذلك ،وكذلك ابلاغ كل من يتصل من الافراد

المشروع الاجرامى وخطته !

واما الاستقالات الجماعية فقد تحدث عنها محمد صبرى مبدى وقرر بأن القصد منها هو اثارة الجماهير وافهامهم ان قصدها حدث فى المجالين السياسى والتنفيذى حتى يقوم الشقاق والبلبلة · وهذا جزء من المخطط الذى رسم للضغط على السيد رئيس الجمهورية ليعيد المستقيلين او يتنحى عن منصبه ·

وناتى بعد ذلك الى متهم آخر ـ هو أيضا عضو بالامانة العامة ـ واعنى به مفيد شهاب امين الشباب · فقد قرر فى التحقيق انه بعد ان اتضحت امامه الحقائق يرى ان الخلاف الذى حدث فى اللجنة المركزية خلاف شخصى وليس خلافا موضوعيا · وانه راى فى هذا الاجتماع صورة سيئة محزنة لقيادات عليا مثل على صبرى وضياء الدين داود لا تناقش موضوع الاتحاد مناقشة موضوعية وانما تناقشه لاعتبارات شخصية مصلحية تريد ايجاد البلبلة داخل اللجنة المركزية ·

واضاف المتهم مفيد شهاب ان المقصود بما حدث فى اللجنة المركزية والاعتراضات التى اثارها على صبرى وضياء الدين داود احراج الرئيس واضعافه او استقالته واظهاره بمظهر الدكتاتور · وان حركة الهمهمة وحك الاقدام التى حدثت باللجنة المركزية لابد ان تكون صادرة من انصار على صبرى من القيادات القديمة الباقية منذ ان كان امينا للتنظيم فى الاتحاد الاشتراكى ·

ولناتى بعد ذلك الى متهم ثالث ، هو المتهم عادل عبد البارى مصطفى الاشوح مدير مكتب شعراوى جمعه · فقد قرر هو ايضا فى التحقيق انه بعد ان سمع خطاب السيد الرئيس فى ١٤ مايو ،

وتكشفت أمامه الحقائق ، ادرك انه هو والتنظيم الطليعى الذى كان ينضم اليه ، كانوا يعملون فى حكومة غير الحكومة القائمة • فقد كان يعتقد ان شعراوى بوصفه امينا للتنظيم كان يعرض جميع التوجيهات التنظيمية على السيد رئيس الجمهورية — او على الاقل كان يحيطه بها علما — الا انه تبين له فيما بعد ان شعراوى ومن معه من المتآمرين كانوا فى واد اخر مغاير لخطة وسياسة السيد رئيس الجمهورية وانهم كانوا يتصدون من ذلك اشعار السيد الرئيس بقوتهم اعتمادا على المراكز السياسية والقيادية التى كانوا يشغلونها وانه يمكنهم ان يفرضوا عليه اى راى او سياسة يرونها •

هذا ما قرره بعض المتهمين ولسوف يجدون فى الاوراق امثلة اخرى ••• ونحن لا نسوق اقوالهم هنا لنتخذ منها دليلا ضد هذا المتهم او ذاك فقد تمت محاكمتهم وانما نسوقها لهدف واحد فحسب ان نبرز لعدالة المحكمة الموقرة حقيقية المشروع الذى كان المتهم الماثل امامها احد الفاعلين الاصليين فيه •

ان هذه الاقوال قاطعة الدلالة على طبيعة هذا المشروع الاجرامى وتدين كل حجة يمكن ان تزعم ان الامر يتعلق بقضية من قضايا الراى • فالتآمر واضح اشد الوضوح يشهد به المتهمون انفسهم •

السيد الرئيس ، حضرات الضباط العظام :

اذا كان هذا هو المشروع الاجرامى فى حقيقته فما دور المتهم الماثل امامكم فيه • لقد ارتبط المتهم منذ البداية بالمجموعة المتآمرة ارتباطا تاما وتحرك دائما ليخدم اهداف المؤامرة التى جعل من نفسه فاعلا أصليا فيها •

ولقد كشف هو بنفسه عن اتفاقه العميق وارتباطه الكامل بالمجموعة المتآمرة وسهلة واهدافها فى مساء يوم ١٣ مايو ، عندما استدعى بعض كبار القادة الى مكتبه علّه يجد بينهم من يناصره أو ينضم اليه . فقد حدث فى ذلك اليوم ان عرض على المجتمعين ان السيد رئيس الجمهورية قد اقال شعراوى جمعة ، وقد اقال من قبل على صبرى وانه يفكر فى الاستقالة . فلما عارضه المجتمعون وافهموه خطأ هذا العمل الذى يريد ان يقدم عليه اذا به يكشف عن دخيلة نفسه ، وحقيقة مقاصده ، فيقول لهم « احنا متضامنين ••• وحتى اللى يخطىء فينا الثانى يتضامن معاه » •

هذا هو حقيقة وضعه ، انه مرتبط معهم اقصى الارتباط ، فى مشروع اجرامى واحد ، التقت عنده ارادتهم فاصبحوا ازاء تنفيذه متضامنين •

وقدم وزير الحربية ، القائد العام للقوات المسلحة فى البر والبحر والجو استقالته من منصبه ، وهو يعلم تماما ان البلاد فى زمن الحرب ، انها استقالة ضمن استقالات جماعية ، وانها سوف تذاع فى الساعة ١١ ليلا قبل قبولها من رئيس الجمهورية .

واننى يا حضرات الضباط العظام لاعتقد انه اذا لم يكن هناك غير هذه الاستقالة فى هذه الظروف لكفانى ذلك لكى اسوق هذا المتهم الى قفص الاتهام متهما بجريمة الخيانة العظمى •

اثر استقالة وزير الحربية

استقالة يقدمها وزير الحربية ، القائد العام للقوات المسلحة ، والبلاد فى زمن الحرب ، يقدمها فى حركة ، سياسية رخيصة ، فى ركب استقالات متعددة

لتذاع على جماهير الشعب قبل ان يقبلها رئيس الدولة .. عديد من الاصول العامة قد انتهكت ، وعديد من القواعد الاساسية قد خولفت ...

ولست فى حاجة لان اقول لكم ان وقع الاستقالات الجماهية بغير وزير الحربية هو اخف بكثير من وقعها وفيها استقالته ... ذلك لان هذه الاستقالة بالاضافة الى استقالة وزير الداخلية [التى اعتبرت هكذا تخليا لقرار الاقالة] تعطى للاستقالات الاخرى اثرا مضاعفا وعنيفا بحكم ما تحدثه من فزع حقيقى فى جميع طبقات الشعب ، واولها القوات المسلحة وهى فى زمن الحرب ..

ان استقالة وزير الحربية بالذات ، فى مثل هذه الظروف ، من شأنها ان تدع البلبلة والحيرة والتساؤل تتسرب الى صفوف القوات المسلحة ، وتضاعف الاحساس بالخطر لدى جماهير الشعب بحكم ما تحمله من أن كوادر السلطة العامة فى الدولة من جيش وشرطة قد انهارت لاسباب مجهولة وخافية ..

واذا كانت الاستقالة المفاجئة بهذا الشكل تكشف عن عمق الارتباط الاجرامى بين المتآمرين ، فان الوقائع الثابتة فى الاوراق تكشف عن أن هذا الارتباط لم يكن وليد لحظته بل يمتد عاريا بجذوره فى الماضى ..

لماذا لم يسجلوا مكالماته ؟

واذا كانت التسجيلات لا تقدم لنا الكثير عن هذا المتهم فلان صديقه وتربيبه عبدالرؤوف سامى شرف لم يحاصره بالرقابة التليفونية كما نجح فى حصار الاخرين . ومع ذلك فان الوقائع الثابتة فى الاوراق تشير الى الكثير ..

فلقد كشف عن عمق هذا الارتباط اثنان من كبار المتآمرين فى المكالمات المسجلة : اولهما شعراوى جمعة وثانيهما عبدالرؤوف سامى شرف .

فأما شعراوى جمعة فانه كشف عن ذلك فى المحادثة التليفونية المسجلة [من ٢٢ ابريل حتى ٢٤ ابريل] قبل انعقاد اللجنة المركزية فى ٢٥ ابريل . فانه فى هذه المكالمة يقترح على صديقه ورئيسه المتهم على بليغ صبرى تكتيكا معينا : أن يمثل بعض أعضاء اللجنة المركزية دور المعارض فى اتفاقية الاتحاد ، ويمثل البعض الاخر دور الموافق عليها ، ويتدخل اتجاه ثالث يضم العدد الاكبر من الاعضاء ليطلب التأجيل لبحث الاتفاقية على أن يكون لمدة أسبوع . وهنا يرد على صبرى « أصل أسبوع مش كافى » فيقول شعراوى : فوزى حيكون جاهز .. أنا مالى ايدى من النقطة دى » . وتستمر المحادثة التليفونية بين المتهمين ، ويعود على بليغ صبرى متسائلا « طيب هل تقول أسبوع ؟ » ويرد شعراوى « مدة اقصاها أسبوع » ... ويتساءل على بليغ صبرى مرة ثانية وكأنه يريد أن يستوثق مما سمع: « ليه أقصاها أسبوع ؟ » فيقولها شعراوى جمعة بوضوح « ما هو متهيأ لى مش حتجتمع تانى اللجنة .... »

وفى نفس الفترة ، اى فى الايام القليلة التى سبقت اجتماع اللجنة المركزية فى ٢٥ ابريل ، تحدث المتهم على بليغ صبرى تليفونيا مع المتهم عبدالرؤوف سامى شرف، تحدثا معا لاستعراض الترتيبات والاستعدادات ليأتى أعضاء اللجنة المركزية وقد تحزبوا وأغلقوا عقولهم قبل النقاش وقبل الجدل ، وبعد أن استعرضاها سويا

قال المتهم عبدالرؤوف سامي شرف : « انما يعني احنا نهدى برضه فى المرحلة دى ونخلى فوزى يشوف شغله يعني » .

فعلى بليغ صبرى قد استوثق من الرجلين ان « فوزى حيكون جاهز » وان « فوزى حيشوف شغله » وان اللجنة المركزية « مش حتجتمع تانى » .... وعندما انصل على صبرى بالمتهم فايق أخطره بهذا التكتيك واكد له « ان الاقتراح بتاعنا ده مرتبط والتأجيل البسيط ده بدون تحديد يحتم موضوع فوزى » ويرد محمد فايق « آه طبعا والمهم انه يتم قبل الاجتماع الثانى » ... وهو ده اللى يكمل العملية، ماهو ده كان اساس الاقتراح كده » .

وللمتهمين جميعا فى هذا الشأن دفاع ساذج وضعيف ، ذلك انهم يقولون أن فوزى سيكون جاهزا للمعركة مع العدو ، وانه لقول يتنافى مع عبارات الحديث وسياقه .

فوزى جاهز للعملية !

فالمعركة مع العدو أمل كبير ، اذا ذكر عبر عنه الانسان فى اعتزاز ووضوح ... ولو أن المعركة هى التى كان يدور حولها الكلام اذن لافصح كل متكلم عنها بوضوح واناضة ، فيتصور ان يقول احدهما مثلا « بعد أسبوع سيأتى فوزى وبمجرد بدء العمليات مع العدو باذن الله تنتهى هذه انخلافات » أو يقول مثلا « ان فوزى سيكون جاهزا للمعركة مع العدو واذا بدأت العمليات على نطاق واسع شغل الناس بها ووقفوا صفا واحدا .. « أو شىء من هذا القبيل » .

فالامل الكبير يعبر عنه الانسان عادة باناضة وتفصيل ، أو على الاقل فى لهجة واضحة لاتميه فيها ... اما الذى يعبر عنه الانسان فى ايجاز وتعميه وعبارات مجهلة تكاد تكون شفرة سرية ، فهو الانقلاب وليس المعركة .

واننى لا أتصور عاقلا على الاطلاق يقرأ تسلسل هذه المحادثات الثلاث ويؤمن بهذا الدفاع الضعيف الساذج .. فعبارة « فوزى حيشوف شغله » واضح فيها التعمية والتجهيل المقصود ، وعبارة « شغله » — وهى فى سياق هذا الحديث — لا يمكن أن تعنى عند العامة أو الخاصة أنه سيدخل المعركة مع العدو ...

وفضلا عن ذلك فان سياق الاحاديث يتعارض تعارضا واضحا مع هذا الدفاع الساذج : فلو أن المقصود هو الدخول فى المعركة فما الذى يدعو شعراوى جمعة ليقول « ما هو متهيأ لى مش حاتجتمع تانى اللجنة ؟ ان الذى يمنع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى من الانعقاد ليس هو الحرب ، وانما هو الانقلاب العسكرى . فالحرب تحتم اجتماعاتها ، بل وتحتم كثرة هذه الاجتماعات ، ليكون أعضاؤها همزة الوصل المستمرة بين الشعب والقيادة السياسية العليا . أما الذى يؤدى الى عدم انعقادها فهو الانقلاب العسكرى الذى يقوم به هذا المتهم الماثل الان أمام عدالتكم ...

سيدى الرئيس ... حضرات الضباط العظام ...

سوء الان طرحتهما على نفسى لاجد لهما الاجابة :

أولا : هل طلب من المتهم محمد فوزى أمين فوزى أن يتدخل عسكريا للقيام بانقلاب مسلح ؟

ثانيا : هل حاول هذا المتهم أن يتدخل فعلا محاولا تحقيق ذلك .. ؟ هل طلب من محمد فوزى أن يتدخل ... نعم ... فلقد أعترف هو فى التحقيق بأن المتهم شعراوى

جمعة قد سأله قرب نهاية شهر ابريل عما اذا كان يمكن استخدام القوات المسلحة فى احداث تغيير داخلى .

وشهد المتهم عبد الرؤوف سامى شرف على صديقه وزميله شعراوى جمعة بأنه قد سأل الفريق أول متقاعد عن امكانية استخدام الجيش فى عمل انقلاب وقد سجل هذه الشهادة فى خطابين بخطه بعث بهما الى سلطات التحقيق .

شهادة مدير المخابرات

وشهد **احمد كامل** بأنه قد حدث فى ٢ مايو بعد انتهاء جلسة لجنة العمل المتبثقة من مجلس الدفاع أن بحث المتهمون شعراوى جمعة وسامى شرف وعبدالمحسن أبو النور ومحمد فوزى امكان القيام بانقلاب عسكرى للاستيلاء على الحكم ، وقرر بعد ذلك أن عبد المحسن أبو النور قال ان عليهم أن يذهبوا للرئيس ويطلبوا منه العدول عن اعادة بناء الاتحاد الاشتراكى فاذا رفض يقولون له قوم مانا . فرد أحمد كامل على ذلك كله منبها اياهم أن الجيش يكرههم ويكره الفريق فوزى وان الرئيس انور السادات قد حصل على شعبية كبيرة جدا وانه لذلك يصعب القيام بالعملية التى يشيربها عبدالمحسن ابو النور .

وتدخل شعراوى جمعة معلقا على ذلك بقوله : طيب نفكر فى الاسلوب ويمكن اننا نخلى الجيش يعمل العملية ونعمل مجلس رئاسة يضم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ويراسه واحد من الجيش وليكن الفريق فوزى .

هذا ما شهد به احمد كامل ، ولم يقل أحمد كامل ، ولم يقل واحد من المجتمعين، أن فوزى تكلم معترضا على محاولة زج الجيش في عمل عسكرى طائش ، والبلاد فى زمن الحرب .

فهل كان سكوته هنا سكوت عابر يعبر عن عدم رضاه أم كان سكوتا معبرا عن رضا كامل ؟ أو بعبارة أخرى هل حاول فوزى أن يتدخل ؟ ان الاوراق تفيض بالوقائع التى تجيب على هذا التساؤل بالايجاب .

ان المتهم محمد فوزى اراد أن يتدخل، ولكن كبار القادة حوله لم يكونوا مثله ، ولم يسايروه فيما أراد أن يذهب اليه . وما أكثر الادلة على ذلك .

فشعراوى جمعة لا يمكن أن يخدع رئيسه وصديقه المتهم على بليغ صبرى وهو يؤكد له أن « فوزى حيكون جاهز »، « وانه مالى ايده منه » ، وان اللجنة المركزية « مش حتجتمع تانى » . وسامى شرف يؤكد أيضا أن فوزى « حيشوف شغله » وهو تأكيد له قيمته بحكم مابين الاثنين من قرابة وصلات وثيقة .

محاولة تحريض القادة

وعلى الرغم من عدم وجو تسجيلات للمتهم ، فان الاوراق تقدم لنا الكثير من الادلة . انها تكشف لنا عن ان المتهم قد بدأ فى اجتماع المجلس الاعلى للقوات المسلحة فى ١٨ ابريل . فقد حاول ان يثير فيه كبار القادة ضد رئيس الجمهورية ويدفعهم الى الخروج على طاعته ، وقد أجمع الشهود فى التحقيق وكلهم من كبار القادة على ان أهداف المتهم كانت واضحة كل الوضوح .

فقد شهد كبار القادة أن المتهم قد فاجأ المجلس الاعلى للقوات المسلحة فى اجتماع ١٨ ابريل وعرض عليه موضوع اتحاد الجمهوريات العربية دون ان يكون مدرجا بجدول أعمال المجلس ، وبدا المتهم يتكلم ويعرض لهذا الموضوع الذى اضيف فجأة،

وبدا وكأنه يستطلع رأى المجلس فيه ، ولكن القادة أحسوا على الفور انه أمر غير مألوف ان يعرض موضوع سياسى على المجلس ، وادركوا على الفور ان المتهم يتكلم بطريقة ايحائية وانه يقصد تحريض الاعضاء ودفعهم الى الوقوف ضد مشروع الاتفاقية ، فيأخذ من هذا الرفض حجة قوية تدعم من المخطط المنحرف للمجموعة التى قبل ان يصبح هو احد اعضائها البارزين

ولم يقف المتهم عند حد التحريض ولكنه تعمد اثارة القادة ضد الرئيس بطريقة خبيثة فقال لهم انه قد علم بمشروع هذه الاتفاقية من الصحف « زى حضراتكم بالضبط » . فكأنه كان يريد أن يدفع الى صدورهم الحقد على الرئيس الذى جعله وجعلهم يعلمون بالامور الهامة من الصحف . ومن الغريب والعجيب ان المتهم كان أحد ثلاثة يعلمون بمشروع الاتحاد منذ البدء فيه .

وأدرك القادة ذلك ، فهذه هى المرة الاولى التى يعرض فيها موضوع سياسى على هذا النحو على المجلس الاعلى ، ولذلك فقد كان من السهل عليهم ان يدركوا ان المتهم يدفع بهم الى الخروج على طاعة رئيس الجمهورية التآمر لقلب نظام الحكم بالقوة .

وتكررت الامور مرة اخرى بعد خطاب اول مايو ، فقد طلب المتهم من كبار القادة اعداد تقارير رأى عام تتضمن رأى القواعد الكبيرة فى القوات المسلحة فى خطاب الرئيس ، وقد رأوا فى ذلك أمرا غير مألوف فى القوات المسلحة .

امر الى الشرطة العسكرية

ويبدو ان المتهم قد رأى فى لحظة معينة انه قادر على القيام بالانقلاب ، ولذلك فانه اصدر فى نهاية شهر ابريل — فى ذات الفترة التى قيل انه سيكون جاهزا فيها — امرا الى الشرطة العسكرية برفع درجة استعداد سرايا الميكا وباعداد أطقم من ٨ — ١٠ دورية بقيادة ضابط .

ولم يكف المتهم عن التحرك ، لقد حاول جاهدا ان يجمع القادة حوله فى هذا الجو المشبوه ، واتخذت المحاولة شكلا طريفا . فقد جمع فى أوائل مايو قادة الفرق التى يمكن ان تساهم فى احداث الانقلاب وكان ذلك بعد اقالة على صبرى ، وأخذ يتودد اليهم بشدة ويكثر من مجاملتهم وهو الذى عرف دائما بغلظة الطبع وحدة السلوك . ووصل به التودد الشديد الى حد انه قال لهم « كنت أود ان تتم هذه المقابلة بعيدة عن الرسميات وتكون حتى بالبيجامة والشبشب » وانه لاسراف شديد فى الود من رجل عرف دائما بحدة الطباع . ولم يقف الامر عند هذا الحد بل سألهم عما اذا كان لدى الضباط مشاكل شخصية وأبدى استعداده للوساطة لدى الوزراء الاخرين لحلها .... كل ذلك كان على غير مألوف طبعه وعادته . ولكن الهدف الحقيقى من ذلك كله سرعان ما تكشف بعد بدء الاجتماع . فقد أخذ يثير القادة ضد رئيس الجمهورية وتناول بالنقد كل ماجاء بخطاب الرئيس فى اول مايو .

— نقد أولا ماجاء بخطابه عن مراكز القوى ، وتساءل عنها ، فلما قيل له انها قد تعنى بطانة على صبرى لم يبد عليه الرضا .

— وقال ان الرئيس قد تكلم عن الشعب وأغفل الجيش .

— وقال ان اعاد قبناء الاتحاد الاشتراكى ووضع الدستور يتعارضان مع المعركة والاستعداد لها .

وعندما حاول أحد القادة أن يبدى موافقته على اعادة بناء الاتحاد الاشتراكى بسبب ما ظهر فيه من انحرافات ثار المتهم وأبدى ضيقه بذلك .

— وأبدى اهتماما واضحا باقالة على صبرى وتساءل عن مدى هذه الاقالة ، وعندما كان يسمع انها تعنى اقالته من نائب رئيس الجمهورية دون عضوية اللجنة التنفيذية العليا كان يبدو عليه الارتياح لانها قد فسرت تفسيرا ضيقا .

— ولم تسلم حتى عبارات الخطاب من نقده زاعما ان بعض هذه العبارات غير محددة .

ولقد أراد المتهم لهذه الاراء المخربة ان تنتشر بين الجنود والضباط فى هذه الفرق علها تتحرك أو تتعاطف معه ، فلجأ الى حيلة خبيثة . ذلك انه طلب من القادة أن يوافوه بتقرير عن الرأى العام ، وهذا يعنى بالضرورة أن تبلغ هذه المفاهيم للقاعدة العريضة ، ثم تناقش ، ثم يجمع ما ينتهى اليه النقاش من آراء . وفى ذلك نشر للبلبلة الى اقصى حد . وقد ادرك القادة ذلك كله فلم يقوموا بما طلبه المتهم.

وتنطق الاوراق بأن التودد المشبوه قد وصل الى درجة كبيرة . فقد كان المتهم يسعى بكل الوسائل على استقطاب قوات تتعاطف معه ، فتارة نراه يسرف فى مكافآة احدى الفرق بدرجة واضحة ، وتارة اخرى وصل به التودد المشبوه الى حد انه احل نفسه فى القسم محل القائد الاعلى . فذهب يوم ٨—٥ الى بعض القوات الخاصة وطلب منهم أن يرددوا « نطقا غريبا » أنا يافندم جاهز لتنفيذ أى مهمة تصدر الى من وزير الحربية !! وقد آثار هذا القسم دهشة الكثير من القادة وكان محلا لتعليقاتهم

وكان وعى الضباط والجنود من الصلابة الى الحد الذى جعل كل محاولات التودد المشبوه تبوء بالفشل الواحدة بعد الاخرى

وجاء يوم ١٣ مايو — يوم الاستقالات — فاذا بالمتهم منذ صباح هذا اليوم حتى مسائه فى سعى دائم خرج فيه من التلميح الى التصريح عله يجد من كبار القادة من يقبل ان يكون فى خدمة المتآمرين . لقد طرح على كبار القادة الذين استدعاهم او قابلوه بحكم العمل كل موضوعات السياسة الداخلية من وجهة نظر المتآمرين بطبيعة الحال . ولكنه لم يجد على الاطلاق قائدا من القادة المصريين من يقبل أن يزج بقواته فى العمل الطائش ، فذهب يقدم استقالته لتكون فى ركب الاستقالات الجماعية وسيلة لتنفيذ المخطط الاجرامى الذى قبل أن يكون أحد فاعليه الاصليين .

سيدى الرئيس ... حضرات الضباط العظام ...

ازاء هذه الوقائع الثابتة فانى أقدم الى عدالتكم الفريق أول متقاعد : محمد فوزى أمين فوزى متهما بجناية الخيانة العظمى .

وقد يزعم البعض ان الخيانة العظمى لها مدلول عام يجب التقيد به فهى تعنى دائما التعاون مع العدو ونقل اسرار البلاد اليه . ومن ثم فان القانون نفسه يجب الا يخرج عن هذا المفهوم والا كان مخالفا للدستور .. ومثل هذا القول يمكن الرد عليه فى سهولة ويسر فالخيانة العظمى لاتفترض دائما خيانة الوطن مع العدو والاجنبى ، ولكنها تعنى ايضا « ارتكاب خيانة نحو المؤسسات الدستورية القائمة » .

وقد استقر الحال فى عديد من البلاد ومنها فرنسا ومنذ اكثر من مائة عام — على ان الخيانة العظمى هى خيانة

نحو المؤسسات الدستورية ، فهذا الذى يتآمر على دستور البلاد او يعمل على قلب نظام الحكم بغير الطرق الدستورية ، او يعطل المؤسسات الدستورية بطرق غير مشروعة يمكن اعتباره مرتكبا للخيانة العظمى ..

فقانون محاكمة الوزراء عندنا ـ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ ـ لم يأت ببدعة غريبة عندما اعتبر خيانة عظمى «كل جريمة تمس سلامة الدولة او امنها الخارجى او الداخلى او نظام الحكم الجمهورى ويكون منصوصا عليها فى القوانين المصرية ومحددا لها عقوبات الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

وللاسف الشديد فان هذا الامر يغيب حتى على بعض المشتغلين بالقانون .

وقد يقول قائل : ولماذا التشديد فى عقاب الوزراء ؟ ولماذا تصبح الجريمة المعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة خيانة عظمى يمكن ان يحكم على فاعلها بالاعدام ؟

ان الرد على ذلك ايضا سهل وميسور . فاجرام الوزير ـ فى هذه الناحية بالذات ـ اجرام من طبيعة خاصة ـ انه فى جرائم امن الدولة اشد بشاعة من اجرام الشخص العادى . فالوزير فى مكانه السياسى العالى وهو يتمتع بنصيب من السلطة العامة ضخم ووافر ، يستطيع أن يكون اشد قدرة على التآمر واشد قدرة على الاضرار بأمن البلاد الداخلى ، تحميه هالة السلطة العامة وتحجبه عن العيون . فما اسهل ان يجند الاعوان بسلطته . ويغدق على الانصار بنفوذه ، ويحركهم جميعا مستعينا بسيف المعز وذهبه . ومن هنا فان اجرامه ـ فى هذا المجال بالذات ـ يصبح اشد خطورة من اجرام الشخص العادى ـ

ومن هنا جاز للقانون ان يشدد العقوبة بالنسبة له .

وليس ادل على صدق هذا الرأى مما نراه يجرى تحت انظارنا فى هذه القضية . فالمتهم الماثل امامكم وعديدون سبقوه الى هذا المكان ، قد لعب دوار السلطة برؤسهم واخذتهم العزة بالاثم ، فتصور كل منهم انه اكبر قدرا من امته . وانه وحده الوصى على حركة التاريخ يسيرها اذا شاء ويجمدها اذا اراد . ومن هنا فقد ذهب كل منهم يجند الاعوان بسلطته . ويجمع الانصار بنفوذه . وظلوا فترة طويلة يعملون ولا تعرف الامة عن مخططهم الاجرامى شيئا كثيرا ، فقد كانوا عند القمة تحجبهم هالات السلطة البراقة عن العيون .

ياسيدى الرئيس . وياحضرات الضباط العظام .

اذا جاز للقانون ان يشدد العقوبة على اجرام الوزير اذا تآمر ، فان المتهم الماثل امامكم جدير بأن ينال من العذاب ضعفين .

ولقد اراد بسلوكه الاجرامى ان يزج بالقوات المسلحة فى الصراعات السياسية الصغيرة ، فيبدأ كنتيجة حتمية لهذا العمل الطائش عهد الانقلابات العسكرية .

واذا مابدأ هذا العهد يتوالى باحداثه ، ضاعت الحرية ، وضاعت الديمقراطية ، بل وضاع الجيش نفسه .. نعم ياسيدى الرئيس .. انها لخبرة العمر .. فقد حملت الرداء الجامعى على كتفى اكثر من عشرين عاما اعمل بدراسة النظم السياسية والدستورية فى شتى بلاد العالم ، قديمه وحديثه فوجدتها حقيقة كبرى فى كل البلاد بغير استثناء : ان عهد الانقلابات اذا توالت صراعاته أضاع كل شىء ، بل وأضاع الجيش نفسه .

قد تعجبون لقولى وترون فيه بعض التناقض ولكننا اذا تاملناه وجدنا فيه الحقيقة كاملة ... فالانقلابات اذا توالت تفقد المقاتل روح القتال ، اذ تدفع بخيلات السلطة الى احلامه فتتسلط على اعماله، فتظل آماله كلها تهتف به : لماذا لااكون انا الحاكم ويكون غيرى ؟؟ وهكذا تنتهى عاطفة الفداء ليحل محلها السعى الدائم الى المغانم .

الانقلابات وآثارها المدمرة

والانقلابات اذا توالت تصيب الجيش نفسه بالضمور الشديد : فالتدريب الجاد بما يتطلبه من وجود الذخيرة الحية فى ايدى الرجال يصبح خطرا شديدا يجب التنبه له او العدول عنه .

ومناصب القيادة لايتولاها اذكى الرجال واشرف الرجال ، بل تمنح لاهل الثقة وحدهم . فتصبح الكفاءة والموهبة سلعة لاتمن لها ، بل وفى بعض الاحيان نقمة تؤدى بصاحبها الى الابعاد والتشريد.

بل واختيار الافراد العاديين منذ البداية لابد ان يتاثر بذلك اشد التاثير ، فيصبح الولاء للحكام هو السند الاول لدخول الخدمة ولكن الى حين ، فاذا ماتغير الفريق الحاكم كان هناك تطهير بعد تطهير ..

وهكذا فان الجيوش لاتنمو على الاطلاق الا فى ظلال الحرية والديمقراطية .. فتنظر الامة الى جيشها نظرة آمنة ، تمنحها من مالها وهى راضية ، وترجو لابنائها العمل فيه وهى سعيدة وتودعه وتستقبله بالحفاوة والدعاء والتاييد.

فلست مغاليا ياحضرات الضباط العظام اذا انا نددت باجرام هذا المتهم، وقد لعبت نشوة السلطة برأسه فذهب يقامر بمصير القوات المسلحة ويدفع بها وبالبلاد الى عهد كريه .

وانى واذ انديد بمسلك هذا المتهم ارى ان الامانة تقتضينى ان انوه فى فخار واعتزاز بمسلك القوات المسلحة ذاتها : قادة وضباطا وجنودا .. فان التحقيق فى هذه القضية وقد زاد على العشرة آلاف صفحة لم يكشف على الاطلاق ان قائدا وأسدا قد استجاب لوعد او وعيد ، او ان تشكيلا مهما صغر حجمه قد قبل ان يتعاطف مع المتهم او يطيعه فيما اراد ..

لقد كان القادة على ذكاء كبير ، ووطنية مشرقة ، واحساس عميق بمسؤولية الدفاع عن شرف البلاد ، فلم ينحرف اى منهم على الاطلاق ، فكانوا امثلة رائعة على الوطنية والفداء .

فتحية الى قواتنا الباسلة تحية الاعزاز والاجلال والتقدير

وانه ليسعدنى ياحضرات الضباط العظام ان اقول لكم ان الدائرة الثانية لمحكمة الثورة هذه الدائرة الموقرة التى اتشرف بتمثيل الادعاء امامها ، هى تحية كريمة وجهها المواطن المصرى الاول الى قواته الباسلة المناضلة .

نعم ياحضرات الضباط العظام : فاذا نحن قارنا الوقائع المنسوبة الى هذا المتهم ، والوقائع المنسوبة الى التسعين الذين مثلوا امام الدائرة الاولى فاننا نجد ان الوقائع مرتبطة ، والجناية واحدة، والمشروع الاجرامى واحد ، واساس الاتهام واحد ، وليس فيما ينسب الى هذا المتهم شىء تعجز الدائرة الاولى عن بحثه وتقديره .. ومع ذلك فقد حرص المواطن المصرى الاول على معنى كريم وهو يصدر قراره بانشاء الدائرة الثانية: لقد اراد ان يقول لقواته المسلحة المناضلة : ايها الرجال البواسل ، هذا قائدكم قد لعب دوار السلطة برأسه ،

واخطا فى حق وطنه ، فخذوه وحاكموه .. وليصدر الحكم عليه منكم .. ولتكونوا انتم قضاته .. كما كنتم اسود العرين وحماته .

وانها بتحية كريمة من المواطن المصرى الاول ارى ان واجب الامانة يقتضينى ان انوه بها ، بل وانضم مسرورا اليها .. فاننى ، وكل رجل حر فى هذا البلد ، ومصر كلها احرار ، تنظر الى القوات المسلحة نظرة الاجلال والتقدير ، وليس ثمة كلمات يمكن ان تفى بحق هؤلاء الرجال البواسل وهم يتهيأون لخوض معركة من اشرف معارك الانسان المعاصر

سيدى الرئيس حضرات الضباط العظام

تبقى كلمة فى التكييف القانونى لما مر بنا من وقائع .

فاننى اقدم لكم الفريق اول متقاعد محمد فوزى كفاعل اصلى فى جناية الخيانة العظمى المعاقب عليها فى المادة الخامسة من القانون ٧٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص بمحاكمة الوزراء .

فهذه المادة : تعتبر خيانة عظمى كل جريمة يرتكبها احد الوزراء وتمس سلامة الدولة او امنها الخارجى او نظام الحكم الجمهورى ويكون منصوصا عليها فى القوانين المصرية ومحددا لها فى اى من هذه القوانين عقوبة الاعدام أو الاشغال المؤبدة او المؤقتة .

والوقائع المنسوبة الى هذا المتهم تقع تحت طائلة العقاب طبقا لنصوص اربعة : نص المادة ٨٧ ، ٩٦ ، ٩٩ من قانون العقوبات والمادة ٣٨ «أ» من قانون الاحكام العسكرية .

فاما المادة ٨٧ عقوبات : فانها تعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة كل من حاول بالقوة قلب او تغيير دستور الدولة او نظامها الجمهورى او شكل الحكومة .

فهى تعاقب على مجرد المحاولة ، والمحاولة مرحلة سابقة على البدء فى التنفيذ - فالشخص الذى يأتى فى هذا المجال اعمالا هى بطبيعتها من قبيل الاعمال التحضيرية يمكن ادانته اذا ماتوافر لديه القصد الجنائى .

اما محل المحاولة فهو تغيير دستور الدولة او نظامها الجمهورى او شكل الحكومة وهذا يعنى ان هذا النص يحمى سائر المؤسسات الدستورية التى انشاها الدستور . فاذا ماراد شخص انيعزل رئيس الجمهورية ويعين سواه ، او يعدل فى اختصاصات الرئيس بالتضييق او يحرمه منها ، فانه يقع تحت طائلة العقاب .

والمتهم قد حاول بالقوة تغيير دستور الدولة ، ونظامها الجمهورى ، واستهدف بالمحاولة مؤسستين هامتين : مؤسسة دستورية تتمثل فى رئيس الجمهورية ، ومؤسسة سياسية تتمثل فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى .

واما المادة ٩٦ عقوبات فانها تعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من اشترك فى اتفاق جنائى سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٨٧ او اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود .

وواضح ان هذا المتهم قد افصح بنفسه عن وجود هذا الاتفاق الجنائى الذى عبر عنه هو ، بوجود تضامن حتى اذا اخطأ واحد يجب على الثانى ان يسنده ، .. فالاتفاق هنا اتفاق واضح الاركان .

واما المادة ٩٩ عقوبات ، فانها تعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة كل من لجأ الى العنف او التهديد او اية وسيلة اخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على اداء عمل من خصائصه قانونا او على الامتناع منه .

والوقائع المنسوبة الى هذا المتهم تقع تحت طائلة العقاب طبقا لهذه المادة ايضا فهو بكل مافعل ، وبتقديمه استقالته الفجائية والبلاد في زمن الحرب ، لتأتي في ركب الاستقالات الجماعية مدعمة لها ومقوية ، بعد انه قد لجأ الى الوسائل غير المشروعة لحمل رئيس الجمهورية على عدم مزاولة اختصاصاته الدستورية . وقد ثبت من التحقيق انه قد طلب صراحة من الرئيس يوم ١٢ مايو تجميد الخطوات الدستورية التي كان يريد الرئيس القيام بها ، فضلا عن انه قد كشف صراحة لكل القادة انه يستقبل كتضامن واحتجاج على الرئيس لاقالة شعراوي جمعة وعلي بليغ صبري .

واما المادة ١٣٨ أ من قانون الاحكام العسكرية فانها تعاقب بالاعدام او بجزاء اقل منه كل شخص خاضع للاحكام العسكرية يرتكب فعلا يرمي الى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية او قلب او تغيير نظم الدولة الاقتصادية او الاجتماعية او مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي او الخارجي او اتفاقه مع غيره على ذلك .

وواضح أن هذه المادة تعاقب على مجرد المحاولة : والمحاولة هي كما مر بنا - دون البدء في التنفيذ . فكل عمل - حتى وان كان من قبيل الاعمال التحضيرية - يرمي به صاحبه الى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية يعد اذا توافر القصد الجنائي - مكونا لجريمة المحاولة .

وسوف نجد فيما هو منسوب الى المتهم العديد من الوقائع التي يهدف بها مع توافر القصد الجنائي عنده الى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية .

واذا كان الادعاء يرى ان الوقائع المنسوبة الى المتهم تقع تحت طائلة العقاب في هذه النصوص الاربعة فان ذلك لايعني انه يلزم لقيام جريمة الخيانة العظمى ان تنطبق النصوص الاربعة معا . ان انطباق نص واحد فحسب يكفي لتقوم جناية الخيانة العظمى مستندة عليه .

سيدي الرئيس حضرات الضباط العظام

اذا كان قانون محاكمة الوزراء يعاقب على الخيانة العظمى - في المادة السادسة - بالاعدام او بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة ، فان الادعاء يرى ان المتهم الماثل امامكم وقد انزلته الامة في جيشها مكانا عليا ، فخان الامانة ولم يكن بها حفيا ، ان هذا المتهم يستحق ضعفين من العذاب واني لاطالب بتوقيع اقصى العقوبة بالنسبة له ، اني اطلب الحكم باعدامه .

سيدي الرئيس حضرات الضباط العظام

ان مستقبل البلاد امانة في ايديكم .. فلا تجعلوا مستقبل البلاد نهبا للمغامرة ، ولاتجعلوا مصيرها محلا للمقامرة .

واعلنوها في حكمكم عالية مدوية ، حتى يعيها كل مسئول يحكم في هذا البلد من هنا الى آخر الزمان : انه اذا تصور انسان انه كبير فليكن حكمكم العادل انذارا له بان الوطن اكبر وان الله اكبر واكبر ..

وكم كان يسعدني وانا الامين على دعوة المجتمع في هذه القضية ان تكون محاكمة المتهم امام الشعب علنية - ليسمع ويرى - وهو مصدر السلطات جميعا .. ولكنها ضرورات الدفاع التي تشغل فكري في هذه اللحظات وتملأ جوانبه .. ولذلك فاني التمس من المحكمة الموقرة ان تجعل جميع جلسات محاكمة وزير الحربية السابق سرية .

وفقكم الله واضاء بنور هداه قلوبكم . وكتب لكم التوفيق والسداد .

ثم استأذن المدعى العام هيئة المحكمة هيث ادار جهاز تسجيل مسجل عليه مكالمة تليفونية بين المتهمين على صبرى وشعراوى جمعة ، وتتضمن المكالمة اعترافا بدور موزى فى المؤامرة ، وكذلك شريط آخر لمكالمة بين على صبرى ومحمد فائق ، وهما على الصفحة الثامنة .

استغرقت مرافعة الادعاء ساعة كاملة

وبعد ذلك طلب على منير مراد المحامى استدعاء بعض شهود النفى ومجموعة من الوثائق .

ثم رفع رئيس المحكمة الجلسة للمداولة وقد استغرقت فترة المداولة نصف ساعة خلالها استدعى المحامى الى غرفة المداولة .. كما التقطت صور تذكارية لهيئة المحكمة كلها .. وخلالها ايضا تحدث المتهم مع محاميه ٤ مرات .

وفى الواحدة والربع عادت الجلسة الى الانعقاد .. ليتلو رئيس المحكمة قرارها :

● **قررت المحكمة تاجيل نظر الدعوى الى جلسة الاثنين اول نوفمبر ١٩٧١ الساعة العاشرة صباحا .. وصرحت المحكمة لمن يرغب من الدفاع وادعاء بتقديم الدفوع والمذكرات فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة ظهر يوم السبت الموافق ٣٠ أكتوبر ١٩٧١ . أما بالنسبة لطلبات الدفاع فعليه تقديم كشف يوضح به كل شاهد واسباب استدعائه وايضا اسباب ضم الوثائق والمستندات التى طلبها مع تحديدها . كما قررت المحكمة نظر الدعوى فى جلسات سرية وعلى الادعاء احضار المتهم والشهود ..**

كانت عقارب الساعة لم تتجاوز الواحدة والثلث .. وخرج الذين كانت القاعة تمتلىء بهم وأسرع مندوبو وكالات الانباء الى اقرب تليفون .. بينما مضى المتهم وسط حراسه .. عائدين به الى معتقل القلعة حتى يأتى موعد الجلسة القادمة .. بعد خمسة أيام !